# تجارة الإقامات تزدهر في الكويت رغم تشدد السلطات

الكويت – يعاني الآلاف من العمال الوافدين في الكويت أوضاعا صعبة مع تشدد السلطات في تجديد إقاماتهم في ظل توجه إلى تقليص أعداد العمالة الهامشية وغير المنتظمة التي بات ينظر إليها على أنها عبء ثقيل على اقتصاد الإمارة المثقل.

ويضطر العديد من العمال الوافدين من أقطار عربية وآسيوية إلى البحث عن طرق ملتوية لتجديد إقاماتهم الأمر الذي يتركهم فريسة سهلة للابتزاز من قبل أفراد وشبكات متنفذة.

وأعلنت وزارة الأوقاف الكويتية الأحد أنها ستفتح تحقيقا في واقعة ابتزاز وصفتها بـ"الاتجار بالبشر"، ووقع ضحيتها عاملون في مساجد لقاء تجديد إقاماتهم.

وأوضحت الوزارة في بيان نشرته على حسابها على تويتر أنه تم تداول واقعة ابتزاز بحق بعض العاملين في المساجد على أيدي مقاولين مقابل تجديد إقاماتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، مشددة على رفضها لهذه الأفعال التي تعتبر "صورة من صور الاتجار بالبشر".

وقالت إنها "ستحقق في وقوع هذه الأفعال غير المقبولة"، متوعدة بإحالة الأمر إلى جهات التحقيق المختصة تمهيدا لاتخاذ المقتضى القانوني اللازم.

> وزارة الأوقاف الكويتية تفتح تحقيقا في واقعة ابتزاز وصفتها بـ«الاتجار بالبشر» ووقع ضحيتها عاملون في مساجد

وشددت وزارة الأوقاف على أنه ستتم محاسبة "كل مقاول يعتدي على حقوق العمال"، داعية كل "متضرر (...) إلى التقدم بإبلاغ الوزارة"، مضيفة أنه على المتضرر الإبلاغ عن كل ما تعرض إليه لكي تباشر الجهات المعنية إجراءاتها القانونية تجاه مثل هذا الطلب غير المشروع.

وتحاول السلطات الكويتية وضع حد لتجارة الإقامات الرائجة في الإمارة الخليجية، وكانت استأنفت الشهر الماضي إصدار تأشيرات دخول وتصاريح عمل لكافة أنواع العمالة بعد عام ونصف العام من تعليقها بسبب جائحة فايروس كورونا.

ولا تشمل طلبات التأشيرات التجارية والعائلية التي تم استئنافها مواطني جنسيات 7 دول وهي العراق واليمن وإيران وسوريا وباكستان وبنغلاديش والسودان، حيث تفرض الموافقة عليها الحصول على ترخيص من وزير الداخلية.

وبالتوازي مع ذلك كثفت السلطات من حملاتها الأمنية ضد شبكات تجارة الإقامات، إلا أن خطواتها لم تحقق حتى الآن المطلوب، حيث أن معظم الشبكات يقف خلفها متنفذون يستغلون بعض الثغرات القانونية من بينها نظام الكفيل.

ويقول متابعون إن تجارة الإقامة لن تتوقف طالما ما تزال السلطة متساهلة مع مظاهر الفساد، وطالما هناك إقبال كثيف من قبل الباحثين عن عمل في الإمارة الخليجية.

وبدأت الكويت منذ فترة في عملية لتخفيف أعداد العمالة الهامشية بغاية تحسين سوق العمل والحد من العمالة المخالفة وتجارة الإقامة، وإن كان خبراء اقتصاديون يرون أن هذه الخطوة لها مفاعيل سلبية بالنسبة إلى العديد من القطاعات الحيوية، لاسيما العقارات ومنافذ البيع.

وأبعدت السلطات الكويتية نحو 316.700 وافد من جنسيات مختلفة إلى خارج البلاد، بعدما أسقطت عنهم إقاماتهم، وذلك في الفترة الممتدة من يناير الماضي وحتى نوفمبر الحالي.

وكشفت مصادر مطلعة مؤخرا أن "الأشخاص الذين تم إبعادهم يعملون في كل من القطاع الخاص والحكومي والعمالة المنزلية والعمل الحر (دون كفيل)". وأوضحت المصادر لوسائل إعلام محلية أن غالبية الأشخاص الذين تم إبعادهم كانوا من دولة عربية، ومن دولة آسيوية لها جالية كبيرة داخل البلاد، ودولتين آسيويتين أخريين.

وأشار أحد المصادر إلى أن أعدادا لا يستهان بها سقطت إقاماتهم بسبب عدم الانتباه إلى صلاحية جواز السفر وهم خارج البلاد. وأضاف "هناك أعداد كبيرة منهم صرفوا من العمل، أو قاموا بتسفير عائلاتهم إلى الخارج والبقاء داخل البلاد لتقليص مصروفاتهم".

وكانت الحكومة الكويتية تحدثت في وقت سابق أن خططها الحالية لتقنين أوضاع العديد من الفئات تستهدف الاستغناء عن 70 في المئة من العمالة الوافدة في غضون خمس سنوات.

ولطالما أثارت العمالة الوافدة ضجة في الكويت، حيث تتباين المواقف بين ضرورة تقليص أعدادها، ويقول أصحاب هذا الرأي إنها تحولت إلى عبء اقتصادي، في المقابل يرفض كثيرون هذا التوجه معتبرين أن العمالة الوافدة تشكل عصب اقتصاد البلاد.

وصدر قانون بمنع تجديد إقامة من بلغ الستين عاما فما فوق، إلا أنه تم التراجع عنه قبل فترة بعد صدور أمر قضائي بعدم جوازه.

ويرى مراقبون أن الموقف الرافض للعمالة الوافدة لا يخلو من نظرة عنصرية في الكثير من الأحيان، وهو ما ترجمته المناكفات التي حصلت في أكثر من مرة بين الكويتيين والمصريين.

ويعاني الاقتصاد الكويتي من إخلالات هيكلية كبيرة باتت مع جملة من العوامل الأخرى كتذبذب أسعار النفط وجائحة كورونا تشكل عنصرا ضاغطا عليه.

معاناة العمال الوافدين لا تنتهي

# الميليشيات الولائية في العراق تفتح أبواب التجنيد تأهبا لسيناريو محاصرتها

## أذرع إيران تتخذ من بقاء مستشارين أميركيين ذريعة للاحتفاظ بسلاحها

الاحتماء بقوة السلاح

إقدام ميليشيا كتائب سيد الشهداء على فتح باب التطوع لضم مقاتلين جدد لا يخلو من رسائل سياسية في علاقة بأزمة الانتخابات التشريعية المرجح أن تتصاعد بعد مصادقة المحكمة الاتحادية على النتائج النهائية.

بغداد – تقول أوساط سياسية عراقية إن فتح بعض الميليشيات الشيعية الموالية لإيران باب التطوع لضم مقاتلين جدد في صفوفها يندرج في سياق التأهب للمرحلة المقبلة التي من المتوقع أن تشهد تغييرا على مستوى المعادلة السياسية في العراق بناء على ما أفرزته نتائج الانتخابات التشريعية المنتظر حسمها الأسبوع الجاري.

وتشير الأوساط إلى أن الميليشيات تسعى من خلال استقطاب المزيد من المقاتلين لتسجيل حضورها، ومحاولة التسويق إلى أنها غير معنية بنتائج الاستحقاق الانتخابي الذي منيت فيه القوى الموالية لطهران بهزيمة قاسية وفق النتائج الأولية، وأنها تستمد قوتها من "مشروعية مقارعة الاحتلال الأميركي"، وليس من العملية السياسية.

وأعلنت ميليشيا كتائب سيد الشهداء قبل أيام عن فتحها باب التطوع لاستقطاب مقاتلين جدد بداعي "المنازلة الكبرى" مع الاحتلال الأميركي، متهمة الولايات المتحدة بالمماطلة في تنفيذ التزامها بالانسحاب من العراق نهاية العام الجاري، حيث لم تسجل إلى حد اللحظة أي خطوات عملية في هذا الصدد.

وقال المتحدث باسم الميليشيا المنضوية ضمن ما يسمى "تنسيقية المقاومة العراقية" في وقت سابق إن عدد المتطوعين بلغ نحو 49 ألف عراقي، وأنهم ينتمون إلى مختلف المشارب الدينية والقومية وهناك شخصيات تابعة للتيار الصدري وشخصيات تابعة لأحزاب مدنية محسوبة على قوى تشرين أيضا.

ولا تبدو ذريعة استقطاب مقاتلين جدد مقنعة بالنسبة إلى الكثيرين خصوصا وأنه لم يطرأ أي تغيير على موقف واشنطن بشأن سحب قواتها من العراق، ولم يصدر مسؤولو البنتاغون أي تصريح يعكس وجود تغير على مستوى السلم الزمني للانسحاب.

وتساءل الكاتب والباحث السياسي العراقي شاهو القره داغي في تغريدة على صفحته على تويتر "لماذا قرر أبوآلاء الولائي فتح باب التطوع؟ لمحاربة طرف داخلي أم لمحاربة الولايات المتحدة؟".

وينتظر أن تسحب الولايات المتحدة قواتها المقاتلة من العراق بنهاية ديسمبر المقبل مع الاحتفاظ بمستشارين ومدربين على الأرض، بناء على اتفاق جرى التوصل إليه بين واشنطن وحكومة بغداد في السادس والعشرين من يوليو الماضي ضمن الحوار الاستراتيجي الذي عقد بين البلدين.

وأكدت قيادة العمليات المشتركة قبل أيام على انتهاء وجود القوات القتالية العسكرية للتحالف الدولي نهاية العام الجاري. وقال المتحدث باسم القيادة اللواء تحسين الخفاجي إن "تواجد القوات القتالية الأجنبية سينتهي في نهاية العام الجاري، والتي لم يتبق منها سوى عدد قليل".

وأوضح أن "العراق اتخذ خطوات كبيرة في مجال إنهاء تواجد القوات القتالية العسكرية للتحالف الدولي الذي سينتهي بنهاية الحادي والثلاثين من ديسمبر".

وأشار إلى أن "وجود التحالف الدولي في العراق هو لغرض الاستشارة والتدريب والمعلومات الاستخباراتية والأمنية التي تسهم في مطاردة وملاحقة عصابات داعش الإرهابية".

وتقود واشنطن منذ العام 2014 تحالفا دوليا لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية الذي استحوذ آنذاك على ثلث مساحة العراق. وتقدر أعداد قوات التحالف بنحو 3500 جندي من بينهم 2500 أميركي.

ويرى مراقبون أن إطلاق كتائب سيد الشهداء لعملية تجنيد واسعة لا يخلو من اعتبارات سياسية في علاقة بأزمة الانتخابات المتوقع أن تتصاعد بعد مصادقة المحكمة الاتحادية على النتائج النهائية، خصوصا وأنه من غير المنتظر أن تحدث تغييرات مؤثرة على النتائج الأولية التي أفرزت تحولا في موازين القوى الداخلية لاسيما داخل البيت الشيعي.

شاهو القره داغي

فتح باب التطوع لمحاربة طرف داخلي أم لمحاربة الولايات المتحدة

وكشفت النتائج الأولية عن فوز التيار الصدري بأكثر من 70 مقعدا، فيما حصل ائتلاف دولة القانون على 34، في مقابل ذلك تلقى تحالف الفتح الممثل للميليشيات خسارة قاسية حيث فقد أكثر من ثلث مقاعده مقارنة بالانتخابات الماضية التي حقق فيها المفاجأة بحصوله على 48 مقعدا واحتلاله المركز الثاني.

وأثارت هذه النتيجة حالة من الارتباك والتخبط في صفوف الميليشيات التي سارعت إلى اتهام البعثة الأممية برئاسة جينين بلاسخارت والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بممارسة عمليات تزوير واسعة.

وجددت ميليشيا كتائب سيد الشهداء مهاجمة الممثلة الأممية الخاصة على خلفية الإحاطة التي قدمتها المسؤولة أمام مجلس الأمن والتي أكدت من خلالها على نزاهة العملية الانتخابية، منتقدة التصعيد الجاري ضد البعثة الأممية والمفوضية العليا للانتخابات، مطالبة المجتمع الدولي بضرورة تحمل مسؤوليته في حماية أعضاء البعثة والمفوضية.

وقال المتحدث باسم الميليشيا كاظم الفرطوسي إن "بلاسخارت فاتها أن تنتظر وتحترم القضاء العراقي ليقول كلمة الفصل في الكثير من القضايا المطروحة أمام القضاء، ابتداء من الدستور والقانون وانتهاء بالطعون والجرائم الانتخابية التي وقعت"، معتبرا أن "القفز إلى الأمام بهذه التصريحات لا يمثل الحيادية، لاسيما وأنها تمثل الأمم المتحدة".

وتخشى الميليشيات أن تجد نفسها خارج المعادلة السياسية التي كانت جزءا أساسيا منها على مدى السنوات الماضية، وهو الأمر الذي سيسهل محاصرتها وتحجيم نفوذها، خصوصا وأن التيار الصدري الفائز في الاستحقاق لا يبدي مرونة في السير في خيار حكومة توافقية بل يريد تشكيل حكومة أغلبية.

وجاء قرار كتائب سيد الشهداء بفتح باب التطوع بعد تصريحات مثيرة لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي طالب بحل الميليشيات وتسليم أسلحتها، مع تطهير الحشد الشعبي من "العناصر غير المنضبطة".

ويقول المراقبون إن تصريحات الصدر عززت المخاوف والهواجس لدى الميليشيات الولائية، وهو ما دفعها على ما يبدو إلى استباق أي تطور غير محمود بالنسبة إليها والقيام بعملية تجنيد واسعة في سياق تثبيت وجودها.

ويشير المراقبون إلى أن الميليشيات لن تعدم الأسباب في تبرير تشبثها بالسلاح، حتى وإن جرت عملية سحب القوات الأميركية المقاتلة على الأرض، لافتين إلى أن تلك الميليشيات ستتذرع بالإبقاء على مستشارين أميركيين.

وقال عضو تحالف الفتح فارس شاكر "إن العراق لم يعد بحاجة إلى أي تواجد للقوات الأميركية على أراضيه".

# الإمارات تفرج عن العشرات من السجناء

أبوظبي – أمر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بالإفراج عن 870 سجينا بمناسبة عيد اتحاد البلاد الخمسين الذي يوافق يوم الثاني من ديسمبر المقبل.

وذكرت وكالة الأنباء الإماراتية (وام) الأحد أن السجناء الذين تقرر الإفراج عنهم مدانون في قضايا مختلفة. وأشارت الوكالة إلى أن رئيس البلاد تكفل أيضا بتسديد الغرامات المالية المفروضة على السجناء بموجب الأحكام الصادرة ضدهم.

وأشارت الوكالة إلى أنّ هذه المكرمة من رئيس الدولة تأتي في إطار المبادرات الإنسانية لدولة الإمارات التي تستند إلى قيم العفو والتسامح، ومنحهم فرصة التغيير نحو الأفضل والبدء من جديد بالمشاركة الإيجابية في الحياة العامة بالشكل الذي ينعكس على أسرهم ومجتمعهم، وإعطائهم فرصة لبدء حياة جديدة والتخفيف من معاناة أسرهمْ.

ويتم الإفراج سنويا عن عدد من السجناء في إطار لفتة إنسانية، بمناسبة ذكرى قيام اتحاد الإمارات الذي تأسس عام 1971.

وكان ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، أمر بهذه المناسبة بصرف 10 مليارات درهم (2.7 مليار دولار)، لدعم أكثر من 10 آلاف مواطن من سكان العاصمة أبوظبي.

ووفق وكالة الأنباء الرسمية، فإن القرار يشمل توجيه ولي العهد صرف قروض سكنية وأراض سكنية ومساكن، وإعفاء أسرٍ متوفين ومتقاعدين من ذوي الدخل المحدود من سداد مستحقات القروض السكنية.